

الطرق الهشة .. تعطيل عبور الطاقة في الشرق الاوسط وانعكاساته على الأمن الدولي

مهند عبد رشيد
قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية
جامعة جيهان – اربيل
dr.muhanad.a@cihanuniversity.edu.iq

الخلاصة

دخل العالم منذ اكثر من خمسة قرون في مراحل الحضارة والتمدن، وشهد نقلات رئيسية كبيرة في التطورات التقنية والتكنولوجية من الثورة الزراعية والثورة الصناعية وصولاً للثورة التكنولوجية وانتهاءً بالثورة المعلوماتية، وكان العمود الرئيس لهذه النقلات هو الطاقة القادرة على توظيف وتطوير المواد الصلبة واستخداماتها الصناعية والالكترونية والمعلوماتية، لذا شغل موضوع الطاقة وسلامة وصولها من البلدان المنتجة الى البلدان المستهلكة مسألة محورية في الأمن الدولي.

ولما كان الجزء الاكبر من الاستهلاك العالمي قادماً من منطقة الشرق الاوسط، وبالنظر لما تعانيه هذه المنطقة من صراعات سياسية واقتصادية وايديولوجية وغيرها، فضلاً عن ان سلامة الطرق لا تتوقف على الامدادات عبر الانابيب فحسب، بل الى التفاهات السياسية والتوافقات الاقليمية على امن وسلامة هذه الطرق، فإن عبور الطاقة من منطقة الشرق الاوسط تعد مسألة مهمة وذات بعداً مهماً على الأمن الدولي.

ومن اجل تسليط الضوء على هذا الموضوع، نحاول في هذا البحث التركيز على محاور ثلاث يأتي اولها في التعريف بمفهوم امن الطاقة ومصادر امن الطاقة، فيما يأتي المحور الثاني لبيان الادراك الدولي لأمن الطاقة مثل الادراك الامريكي والصيني والروسي والاوروبي، ثم نخلص في المحور الثالث لبيان اهمية التحديات الامنية في الشرق الاوسط على الأمن الدولي.

الكلمات المفتاحية: امن الطاقة، الطرق الهشة، الشرق الاوسط، الامن الدولي، التهديدات الامنية، النفط والغاز، الاستراتيجية الامريكية.

المقدمة

اهمية الدراسة:

يعد ضمان القدرة علي الوصول إلي الطاقة أحد الشروط الأساسية لاستمرار التفاعلات البشرية، سواء علي مستوي الأفراد والوحدات من غير الدول، أو علي مستوي الدول، والنظام الدولي في مجمله. ومارست القدرة علي الوصول إلي الطاقة، بشكل وافر وبتكلفة مناسبة، دوراً مهماً في نمو النشاط الإنساني، واتساع نطاقه، ونهضة الدول عبر التاريخ.

ويمكن ملاحظة أنه في مراحل الثورة الصناعية الأولى، كان التباين في القدرة علي الوصول إلي الطاقة وتوظيفها بشكل فعال أحد العوامل الرئيسية التي حددت تباين نمو الأمم والدول في تلك المرحلة، وفي صراعها لاحقاً علي المستعمرات، إما لضمان وصول كل منها لمصادر طاقة رخيصة نسبياً، أو حتي الحيلولة دون إتاحتها بشكل يسير، أو بتكلفة منخفضة للأطراف المنافسة. ومع تغير بعض عناصر هذا المشهد التنافسي، واتساع درجة التكامل

الاقتصادي العالمي، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين اقتصادات العالم المختلفة، واعتماد النمو العالمي على إتاحة فرص النمو لمختلف اقتصادات العالم، بات التعاطي مع قضية ضمان الوصول إلى الطاقة قضية عالمية، وليست مجرد قضية فردية تخص دولة بعينها.

اشكالية الدراسة:

تتبع الدراسة من اشكالية "ان منطقة الشرق الاوسط ذات الاهمية الاستراتيجية العليا في امدادات الطاقة الى العالم الصناعي تعاني من اضطرابات أمنية واجتماعية قد تحول دون وصول الطاقة الى الدول المستهلكة"، وفي ضوء هذه الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

ما هي المشكلات التي تعترض مصادر امن الطاقة.

كيف تنظر الدور المستوردة الكبرى الى امن الطاقة الخاص بها.

ما هي التبعات الأمنية على سلامة خطوط الطاقة الخارجة من الشرق الاوسط نحو الدول المستهلكة.

فرضية الدراسة:

ينطلق الباحث من فرضية مفادها "ان سلامة طرق الامدادات النفطية تهدد الأمن الدولي، وبالتالي فإن تأمين الامدادات بشكل سليم يقع على عاتق الدول المصدرة والدول المستهلكة على حدٍ سواء".

منهجية الدراسة:

من اجل الوصول الى مبتغى البحث، ركز الباحث على توظيف المنهج الوصفي وادخال المنهجي التحليلي والمنهج المقارن من اجل الاسهام في ابراز اهمية الدراسة وبيان الحالة الأمنية التي تعاني منها خطوط امدادات الطاقة من الشرق الاوسط الى العالم الخارجي.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم البحث الى محاور ثلاث: يأتي اولها في التعريف بمفهوم امن الطاقة ومصادر امن الطاقة، فيما يأتي المحور الثاني لبيان الادراك الدولي لأمن الطاقة مثل الادراك الامريكي والصيني والروسي والاوروبي، ثم نخلص في المحور الثالث لبيان اهمية التحديات الامنية في الشرق الاوسط على الأمن الدولي.

مصادر امن الطاقة

اصبح النفط بعد الحرب العالمية الثانية الطاقة المسيطرة حول العالم ووصل الى مرتبة المنتج الاستراتيجي بامتياز، وتحول خلال النصف الثاني من القرن العشرين عنصراً ضرورياً للحياة اليومية، سواء ما تعلق بالوقود او المواد البلاستيكية والمطاطية، ومع انتشار استخدام السيارات من عقد الخمسينيات من القرن العشرين تضاعف استهلاك النفط اربع مرات في عقدين وبالتالي اصبحت السيطرة على هذا المورد الطبيعي مسألة جيوسياسية بامتياز.¹

¹ جريدة الأهرام، مشروع قانون غير مسبوق لإعادة صياغة سياسات الطاقة الأمريكية"، العدد 44072، 6 أغسطس 2007.

ان نشوء بلدان صناعية في اسيا وامريكا اللاتينية في الربع الاخير من القرن الماضي قد عزز الطلب العالمي على النفط، بينما وفي الوقت ذاته كانت البلدان المصدرة الاساسية والمجتمعة ضمن نطاق منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) تنظم عملها في محاولة للتحكم بشكل اكبر بالعرض بغية تثبيت الاسعار وزيادة قدرتها على مواجهة شركات النفط الغربية التي كانت تسيطر حتى ذلك التاريخ على سوق النفط العالمي، ان هذه المنافسة التي ما فتئت تزداد باستمرار والتي ما زالت في بدايتها نظراً لتطور حاجات البلدان المتقدمة كما الناشئة مثل الصين والهند ، وسرعت عمليات التنقيب عن حقول جديدة للنفط وكذلك عمليات انتاجه من الحقول الجديدة، في كل انحاء العالم تقريباً وخاصة في البلدان النامية وذات الدخل المتوسط.²

في هذا التوزيع الجيوسياسي الكوني الجديد للنفط، ومنذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1990 رأت بعض المناطق مثل خليج غينيا او منطقة الحقول الجديدة حول بحر قزوين، ان مصلحتها البترو – استراتيجية المتعاظمة باستمرار تقضي بضرورة تحفيز العرض العالمي للنفط، للاستجابة للارتفاع الكبير على الطلب بعد مرحلة استقرار نسبية في اواسط التسعينيات، وبالرغم من ان هذه العائدات النفطية ليست بمستوى حقول الشرق الاوسط، فان حالة عدم الاستقرار المتنامي في هذه المنطقة تكسب كل حوض نفطي في العالم، مهما كان ثانوياً، اهمية لم يعرفها قبل.

ان الوضع في الشرق الاوسط في تدهور مستمر ولن تغير الديمقراطيات المفترض تحققها في المستقبل شيئاً بل على العكس إذ ان حرب احتلال العراق عام 2003 والركود الذي يعاني منه هذا البلد منذ ذلك الوقت يجمد الارتفاع السريع المرتقب لانتاج النفط، وخلافاً لتوقعات المحللين، فإن امكانية انشاء نظام فيدرالي في العراق تعني ان تطرح فيه مسألة تقاسم المردود النفطي بين مكوناته السياسية (الشيعية والسنة والکرد) وحتى لو ان اتفاقاً مبدئياً قد تم على الورق على اجراء هذا التقاسم على قاعدة مناطقية ديمغرافية في اطار مشروع الدستور فإنها لم تطبق على ارض الواقع.³

وفي ايران، اسهمت ازمة البرنامج النووي الايراني والعقوبات الامريكية على هذا البلد في عدم ارتفاع انتاج النفط الايراني من (4.1) برميل عام 2005 الى (8) مليون برميل عام 2020.

اما السعودية فقد اصبحت بشكل واضح منذ عام 2003 تحت دائرة الخطر المستمر الذي تشكله الجماعات الارهابية في المنطقة، إذ تعد السعودية في طليعة الدول المصدرة للنفط على الصعيد العالمي والذي يفترض انه الوحيد القادر على ان يشكل اليوم بلداً يستعان به في حالات عدة اذا ما حصلت ازمة اقتصادية.⁴

ان هذه البلدان الثلاث تحتوي على (43%) من الاحتياطي العالمي للنفط، ويبلغ مجموع ما انتجته بالنسبة للانتاج العالمي في عام 2004 (21%) فقط بينما تمتلك امكانات اكبر من ذلك بكثير لو توافرت بعض الشروط السياسية.

وهناك ازمات سياسية – اجتماعية متكررة في اماكن اخرى ك بعض البلدان المصدرة الكبرى مثل فنزويلا ونيجيريا ما من شأنه ان يزيد القلق في المستقبل على صعيد الانتاج العالمي للنفط، وان يضع روسيا التي تراجعت الى المرتبة الثانية بين الدول المنتجة في مركز لافت، إلا ان هذه التوترات الجيوسياسية – حقيقية كانت ام مفترضة – وان كان بعضها مستغلاً من قبل المتعاملين بهدف المضاربة، تشكل تهديداً جدياً لاسواق النفط العالمية في الوقت الذي يجتاز فيه النظام ازمة بنوية، وفي هذا السياق يوفر اللجوء الى تحليل الجغرافيا السياسية فهماً اعمق لاهمية الرهانات المتعلقة بالمسائل النفطية، ويمكن من تقدير تداخل المصالح وذلك من اجل فهم افضل لتحركات اللاعبين

² محمد مصطفي الخياط، الطاقة البديلة .. تحديات وآمال، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، العدد 164، ص69.

³ حمزه عطلاوي، مستقبل النفط العربي في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة مع الإشارة للجزائر، وزارة التعليم العالي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2012، ص6

⁴ روبن ميلز، طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الاوسط، (الدوحة: مركز بروكينغز)، العدد 17، ابريل 2016، ص26.

الذين يقتصرون فقط على الشركات العالمية والوطنية للبلدان المنتجة والمستهلكة، وان مسألة النفط والغاز تعني مباشرة السلطات السياسية في الدول وتؤثر بقوة على علاقات الدول فيما بينها.⁵

قد يظن البعض للوهلة الأولى أن مصطلح "أمن الطاقة" ينحصر فقط في الانتاج النفطي وكميات النفط الخام التي يتم توفيرها في الأسواق، إلا أن الحقيقة هي غير ذلك تماماً، فالانتاج هو جزء من كل، فكميات الانتاج الضخمة لا قيمة لها مالم يكن هناك طريق آمنة لايصالها، كما أن الأسعار تلعب دوراً رئيسياً في توفّر هذا الأمن، فارتفاع الأسعار بشكل مبالغ به قد يؤدي إلى نتائج كارثية على الاقتصاد العالمي، وقد يشعل حروباً تزيد المشكلة ولا تطفئها، كما أن سيطرة قوة واحدة على أغلب مصادر الطاقة قد يؤدي إلى اختلال ميزان القوى في العالم.⁶

ان الحديث عن تهديدات عبور الطاقة يحتم علينا التركيز على المصادر الرئيسية لأمن الطاقة التي توصل المنتج النفطي او الغازي من المنتج الى المستهلك ببسر وسهولة ودون الخضوع لضغوطات امنية وسياسية واقتصادية، وتتجسد المصادر الرئيسية لأمن الطاقة بالمحاور التالية:⁷

الانتاج: ونقصد به الانتاج اليومي من النفط والغاز، ويدخل في هذا الإطار حرص الدول المستهلكة على الحصول على أكبر نسبة من الانتاج من خلال الدخول في تعاقبات وتحالفات طويلة الأمد مع الدول المنتجة.

أنابيب النقل: إن أغلب أنابيب نقل النفط والغاز هي أنابيب عابرة للدول والقارات، وبالتالي لا بدّ من توفر علاقات سياسية طيبة بين الدول ذات العلاقة، لضمان قيام مشاريع مشتركة تضمن توفير الإمدادات ونقلها بطريقة آمنة، وهو الأمر الذي يفسر الصراع الشديد على دول منطقة آسيا الوسطى، واعتماد العراق بشكل شبه كلي على التصدير من خلال ميناء أم قصر البحري، رغم امتلاكه لحدود برية واسعة في الشمال وقربه الشديد من الأسواق الأوروبية، إلا أن غياب مثل هذا النوع من التفاهات السياسية على الأرض يحول دون بناء الأنابيب العابرة للدول.

طرق النقل الآمنة لناقلات النفط: إذ تؤدي المنافذ البحرية والمضائق المائية دور رئيسي في توفير هذا الأمن، فمن الجدير بالذكر أن قرابة 40% من الانتاج العالمي يمر عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران، وهي تلوح بهذه الورقة مراراً وتكراراً أمام المجتمع الغربي، كما لا ينبغي اهمال أهمية مضيق باب المندب الذي يعد البوابة الرئيسية للنفط السعودي والسوداني، مع الأخذ بعين الاعتبار قناة السويس التي تعتبر البوابة الرئيسية نحو الأسواق الأوروبية، وتأمين هذه المضائق يعد عنصراً محورياً في "أمن الطاقة"، دون أن نغفل النظر إلى أهمية تأمين الطرق البحرية ذاتها، خصوصاً بعد تعرض العديد من ناقلات النفط للقرصنة في بحر العرب بسبب النشاط المكثف في السواحل الصومالية.

الأسعار: تتأثر أسعار النفط بشكل بالغ بالأوضاع السياسية في الدول المنتجة للنفط وماحولها، وربما بشكل أكبر من تأثرها بالعرض والطلب على مصادر الطاقة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن أغلب الأسواق اليوم هي أسواق مستقبلية قائمة على التوقعات والتنبؤات وتقييم المخاطر التي تزيد مع غياب الاستقرار عن المنطقة وزيادة التوترات، وارتفاع الأسعار وانخفاضها له تأثير مباشر على أمن الطاقة، فارتفاعها المفاجئ وبشكل مبالغ فيه، قد يصيب العالم بالذعر، فيحصل ما لا تحمد عقباه.

⁵ المصدر نفسه، ص 32.

⁶ د. خديجة محمد عرفة، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2014)، ص 133.

⁷ اواب الشويخ، امن الطاقة العالمي (مقدمة دراسة تحليلية)، 2015، <http://alshwaikh.blogspot.com/2015/01/blog-post.html>

الاحتكار: وهو الأمر الذي تخشاه الدول الكبرى، في أن تسيطر دولة واحدة على أغلب مصادر الطاقة فتكون لها الكلمة العليا، وتتحكم بالعالم دون أن تجد من يقف في وجهها ويردعها، وهو الأمر الذي يدعو الدول الصناعية الكبرى للوقوف ضد أي محاولة اتحادية بين الدول المنتجة للنفط خشية أن تصبح أكثر قوة ونفوذاً وتأثيراً، ولا يقتصر الخوف من ذلك على الدول المنتجة، بل قد يتعداه إلى الدول المستهلكة فسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال- على أغلب مصادر الطاقة في العالم، قد يجعلها أكثر قوة ونفوذاً، ولذلك نجد أن حلف الناتو سارع إلى مساعدة ليبيا في معركة التحرير، وسعي التحالف الصيني الروسي في السيطرة على بعض دول آسيا الوسطى، علاوة على الصراعات الباردة بين الدول الأوروبية وأمريكا والصين على الدول الأفريقية، وغير ذلك من الأمثلة في الصراعات بين الدول، والتي تحول دون سيطرة طرف واحد على أغلب مصادر الطاقة في العالم.

الادراك الدولي لأمن الطاقة

ان امتلاك / افتقار الدول لمصادر الطاقة من شأنه التأثير على السياسة الخارجية للدول سواء كانت مصدرة ام مستوردة، إلا ان هذا التأثير ليس مطلقاً، وذهب الادراك الدولي بشكل عام الى اعتبار امن الطاقة يتجسد في امن العرض، من خلال التركيز على توافر الانتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع.

وعلى الرغم من ان تأمين مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي قد شغل حيزاً مهماً في السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلا انه كان هناك تفاوت واضح في الحالتين فيما يخص الادوات المستخدمة وطبيعة الاهتمام ومحددات السياسة الخارجية لكليهما، فعلى النقيض من حالة الصين، لم يبدأ اهتمام السياسة الخارجية الامريكية بتأمين مصادر الطاقة مع عجز الانتاج الداخلي عن توفير الاحتياجات، فطيلة القرن العشرين حظيت قضية امن الطاقة بأولوية كبرى في السياسة الخارجية الامريكية لتأمين مصادر الطاقة للحلفاء، وبعد ذلك لتأمين الاحتياجات الداخلية، اما تأمين مصادر الطاقة الخارجية فلم يحظ باهتمام السياسة الخارجية الصينية الا مع تحول الصين لمستورد للنفط في اوائل تسعينيات القرن الماضي.⁸

وبالرغم من تحول العديد من الدول نحو التركيز على ادوات القوة المرنة في ادارة علاقاتها الخارجية، فالصين ركزت في اغلب الاحيان على تدعيم الروابط الدبلوماسية والزيارات الرسمية المتبادلة كتمهيد لشركاتها الوطنية للدخول في استثمارات لدى الدول المنتجة لمصادر الطاقة، بينما اتجهت الولايات المتحدة الى المزج بين ادوات القوة الصلبة والمرنة، ففي البداية اتجهت الولايات المتحدة الى القوة المرنة من خلال الدخول في تحالفات مع الدول الرئيسية المنتجة للنفط في الشرق الاوسط، مما شكل نهاية الاستعمار التقليدي في المنطقة، إلا انها بدأت بعد ذلك بالتحول نحو اساليب القوة الصلبة لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة عبر التدخل العسكري ونشر القوات العسكري.

وفي هذا الصدد، يتخذ موضوع ادراك الدول الكبرى لأمن الطاقة مسألة حيوية في تعاملها مع هذه القضية، لذا سنعمد الى بيان الادراك الامريكي والصيني والروسي والاوروبي لأمن الطاقة.

الادراك الامريكي لأمن الطاقة

لم تطرح الولايات المتحدة الامريكية مفهوماً لأمن الطاقة، وانما من واقع استراتيجيات الامن القومي وكذلك السياسات الامريكية المتبعة في هذا الشأن يمكن التوصل لمعالم الاستراتيجية الامريكية لأمن الطاقة والتي تستند الى شقين احدهما داخلي والآخر خارجي.

⁸ فيليب سيبيل – لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترو، ترجمة د. نجاة الصليبي الطويل، (ابو ظبي: هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، 2013)، ص 83.

فعلى المستوى الداخلي، ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على عدة أمور، أهمها بناء مخزون استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في اوقات الازمات، والاستثمار في الطاقة النظيفة، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مخزون استراتيجي نفطي يصل الى (727) مليون برميل تم تخزينه في مخازن ضخمة تحت الارض على طول شاطئ خليج المكسيك، وقد تم تكوين هذا المخزون طوال مدة بلغت (32) عاماً، وقرار سحب النفط الخام من المخزون الاستراتيجي هو قرار يتخذ من قبل الرئيس الأمريكي حصراً وفقاً لقانون الطاقة وفي حالات الطوارئ فقط، وقم تم اللجوء لهذا المخزون مرتين الاولى خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 وبعد اعصار كاترينا عام 2005، وظهرت الحاجة لبناء هذا المخزون الاستراتيجي منذ أكثر من ستة عقود، ففي عام 1944 دافع وزير الداخلية الأمريكي هارولد ايكس عن أهمية وجود مخزون نفطي لوقت الضرورة، كما اقترحت لجنة سياسة المعادن التي شكلها الرئيس ترومان ضرورة بناء مخزون استراتيجي نفطي عام 1952، اما الرئيس ايزنهاور، فقد اقترح ايضا بناء احتياطي نفطي بعد ازمة قناة السويس عام 1956.⁹

فالازمة النفطية الاولى القت الضوء على أهمية هذا المخزون، والرئيس فورد هو اول من وضع هذه الفكرة موضع التطبيق عندما وقع على قانون "سياسة المحافظة على الطاقة" في ديسمبر 1975 والذي دعا الى ايجاد مخزون استراتيجي نفطي يصل الى بليون برميل.

وفي يوليو 1977 وصلت اول كمية من المخزون الاستراتيجي من الخام السعودي الخفيف وبلغت (412) مليون برميل، وبنهاية عام 1944 بلغ اجمالي ما تم شراؤه (591) مليون برميل، واستأنفت الولايات المتحدة عملية التخزين عام 1999 ليصل المخزون الى (727) مليون برميل.¹⁰

وبشكل عام ترى الولايات المتحدة الأمريكية ان الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة يشكل مشروعها الاستراتيجي القومي القادم، هذا الاقتراب روج له المحافظون الجدد حيث بدؤوا يروجون لبعض الافكار التي تدعو الى تقليل الاعتماد على النفط من اجل التشجيع على نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط انطلاقاً من ان البحث عن بدائل اخرى للنفط سيقال سعر برميل النفط ومن ثم تقل تدفقات الاموال لدول الشرق الاوسط.

وعلى غرار ذلك، شهد عام 2007 استخدام ما يقارب (25%) من محصول الذرة في الولايات المتحدة لصنع الايثانول، إذ تعد من أكبر الدول المنتجة له في العالم وقفز الانتاج من (53) مليون لتر عام 2003 الى (280) مليون لتر عام 2005، ما أدى الى ارتفاع اسعار الذرة عالمياً بنسبة (20%)، وتجدر الإشارة الى ان البرازيل كانت اول دولة تلجأ لبديل الوقود الحيوي، وقد تمكنت من الدخول ضمن قائمة الدول التي لا تعتمد على النفط فقط. مما دفع هذا الأمر بالرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش للدعوة الى تشكيل منظمة عالمية لتصدير الايثانول النباتي على غرار منظمة أوبك.

وفي عام 2010، ركزت استراتيجية الامن القومي الأمريكي على أهمية الاستثمار الأمريكي الموجه لمجال الطاقة النظيفة، وضرورة توجيه مزيد من الاستثمار لهذا المجال في المستقبل لدوره في تقليل الاعتماد الأمريكي على النفط المستورد من الخارج، حيث اكدت الاستراتيجية على ان الولايات المتحدة لديها فرصة لقيادة عملية تطوير

⁹ عمرو عبد العاطي، امن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (الدوحة: المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، 2014)، ص 153.

¹⁰ المصدر نفسه، ص 157.

التكنولوجيا النظيفة وفي حالة النجاح فإن الولايات المتحدة سوف تكون القائدة في ثورة صناعية جديدة في مجال الطاقة النظيفة.¹¹

الادراك الصيني لأمن الطاقة

عرفت الخطة الخمسية الصينية العاشرة (2001 – 2005) أمن الطاقة على انه "ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين"¹²، وبذلك ركزت الصين في تعريفها للمفهوم على الاتجاه التقليدي الذي يتمثل في (أمن العرض) من خلال ضمان أمن الامدادات وبما يضمن النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع ما تم ذكره بأن البعد الاقتصادي كان السبب في تحول قضية الطاقة لأحدى اهم قضايا الامن القومي الصيني.¹³

ومن الناحية العملية تتبنى الصين اقتراباً لأمن الطاقة يقوم على جانبيين لكل منهما استراتيجيات تنفيذ مختلفة، الاول هو أمن العرض من خلال ضمان الدخول لموارد الطاقة عالمياً والمبدأ الاساس هو التنوع والاستراتيجية الاساسية هي التوجه للخارج، فالصين تعد ان قضية أمن الطاقة لا يمكن تركها لقوى السوق بمفردها وانما لابد من تنظيمها من خلال الدخول بقوة في سوق الطاقة العالمي والتعاون مع كبار الدول المنتجة للنفط من خلال مجموعة من شركات النفط الوطنية التي استخدمتها الصين كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية في مجال تأمين الدخول لمصادر الطاقة، اما الجانب الثاني فيتمثل في تطوير مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية التي تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية على أمن الطاقة الصيني وبناء مخزون استراتيجي من النفط، حيث اتبعت الصين المسار ذاته الذي سبقها اليه دول اخرى من خلال بناء مخزون يكفي لمدة (90) يوماً بمعدلات الاستهلاك المتوقعة وليست الحالية (اي ما يقارب الـ 400 مليون برميل).

وتعد فكرة بناء مخزون استراتيجي نفطي للصين فكرة حديثة نسبياً وجاءت كنتيجة لدراسة قام بها مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني في عام 196، اذ اوصت الدراسة بضرورة بناء مخزون نفطي بما يعزز الامن الاقتصادي في اوقات الازمات، وعلى المستوى العملي ففي عام 1997 برزن اهمية بناء مثل هذا المخزون الاستراتيجي عندما ادركت كل من شركتي (CNPC, SINOPEC) الصينيتين ان قدرتهما التخزينية المحدودة قد منعهما من الاستفادة من اسعار النفط المنخفضة عالمياً، وفي العام التالي قامت لجنة التنمية والتخطيط التابعة لمجلس الدولة الصيني بتحيز بعض المواقع الممكنة للتخزين، حيث تم اقتراح اربعة اماكن وفي ذلك الوقت كانت الصين هي الدولة الكبرى المستوردة للنفط الوحيدة التي لا تمتلك مخزوناً استراتيجياً.¹⁴

وكان الادراك الصيني لأمن الطاقة قد خضع لمبادئ حكمت السياسة الخارجية الصينية في اطار سعيها لتحقيق هذا الأمن خلال العقود الماضية، تمثلت في التنوع وعدم الثقة في سوق الطاقة العالمي والمخاوف بشأن العلاقات مع

¹¹ كامبلا برونسكي، الطاقة والامن: الابعاد الاقليمية والعالمية، في: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 329.

¹² Steve a. yetiv and chunlong lu, "china, global energy, and the middle east", middle east journal, vol. 61, no 2, spring 2007, p 199.

¹³ كريستينا لين، "طريق الحرير" الجديد استراتيجية الطاقة الصينية في "الشرق الأوسط الأكبر، المجهز الاستراتيجي، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أبريل 2011، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-new-silk-road-chinas-energy-strategy-in-the-greater-middle-east>

¹⁴XU YI – CHONG, CHINA'S ENERGY SECURITY, AUSTRALIAN JOURNAL OF INTERNATIONAL AFFAIRS, VOL 60, NO 2, JUNE 2006, P 279.

الولايات المتحدة الأمريكية ومرونة السياسة الخارجية ولجوئها الى مزيج من الادوات الدبلوماسية والاقتصادية، وكذلك التقييم المستمر لتلك السياسة.

وبالنظر الى تخوف الصين من توقف الامدادات، لاسيما وان المناطق الرئيسية التي تعتمد عليها في توفير مصادر الطاقة تعاني من عدم الاستقرار السياسي، فإنها تخشى من حدوث اي اضطرابات في الامدادات النفطية القادمة اليها عبر مضيق ملقا، إذ يشير باحثون صينيون الى ان هذا الاخير يسهل اغلاقه بسهولة ويضاف لذلك ان اعتماد الصين على روسيا وبعض دول اسيا الوسطى المتشاطئة لبحر قزوين والتي تمتلك احتياطات نفطية يعتد بها، يواجه بتحد آخر ممثلاً بالتواجد الأمريكي في اسيا الوسطى والذي تهدف من خلاله الولايات المتحدة الى تطويق الصين والحيلولة دون وصولها لدول اسيا الوسطى، كما شكل نجاح الدول الكبرى المستوردة للنفط ومصادر الطاقة الاخرى في خلق تواجد لها في المناطق الاساسية المنتجة للنفط دافعاً للصين للتحرك في هذا المجال وذلك خشية استخدام النفط كسلاح ضدها بشكل قد يعوق مسيرة التنمية في البلاد.

ان النقطة الجوهرية التي يركز عليها صانع القرار الصيني فيما يتعلق بالامن النفطي تتمثل في التزايد الهائل على طلب النفط والاعتماد على النفط المستورد، لاسيما ان هذا الطلب سيزداد خلال الاعوام العشرين القادمة، وسيترافق معه زيادة الصراع الدولي على الموارد النفطية كلما تغيرت معادلة العرض والطلب للنفط في الاسواق العالمية، لذا، يسعى صانع القرار الصيني بشكل عام بالبحث عن حلول عملية واستراتيجية تخرجه من ازمة ربما تطيح بالتنين الذي طالما بقي نائماً لسنوات طوال حتى استيقظ وهز العالم، وبالفعل توصلت بكين الى مرحلة وضع استراتيجية سميت بـ(استراتيجية امن الطاقة الصينية) التي تهدف بالدرجة الاساس الى ضمان امن الامدادات النفطية والوصول الى مخزون استراتيجي من النفط يكفي لسد الحاجة من الطاقة لعدة اشهر في ظل اقتصاد ينمو بصورة سريعة للحيلولة دون انهياره وبالتالي نشوء ازمة تهدد الامن القومي الصيني برمته.¹⁵

ان صانع القرار الصيني من المحتمل ان يقيم ان الاداة التي تعمل على تحقيق متطلبات هذه الاستراتيجية هي شركات النفط الوطنية ودفعها نحو الخارج للاستثمار وشراء الحصص ومنافسة الشركات العالمية، وبالتالي ضمان امدادات نفطية من خلال شركات صينية مضمونة في ظل حالات عدم الاستقرار والتقلبات الحاصلة والمتكررة.

وفي هذا الصدد، ومن اجل ضمان تطبيق الرؤية الأمنية الصينية، أظهر تقرير في آب/أغسطس 2010 أن الصين قد أصبحت أول مستهلك للطاقة في العالم متخطية بذلك الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تمتعت البلاد بنمو سنوي عشري لمعظم العقد الماضي، ليس بسبب طلب المستهلك، ولكن بفضل بناء البنية التحتية والصناعات الثقيلة التي تستهلك الطاقة، وكذلك النمو المتزايد في قطاع النقل، وبمرور السنين بدأ العديد من الصحفيين وصناع السياسة والعلماء في الإشارة إلى هذا المنهج على أنه استراتيجية "طريق الحرير". وفي المقابل، فضل المسؤولون الصينيون هذا التصور من أجل استحضار الروابط التاريخية المشتركة على طول "طريق الحرير"، في الوقت الذي يسعون فيه إلى توسيع العلاقات مع دول في وسط آسيا والقوقاز والشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ففي كانون الثاني/يناير 2010، أعلن مجلس الدولة بالصين إقامة "لجنة الطاقة الوطنية" برئاسة رئيس الوزراء (وين جيا باو) مما يعكس المخاوف العميقة لدى النظام تجاه أمن الطاقة.

ولمعالجة تلك المخاوف انضمت بكين إلى "منظمة شانغهاي للتعاون" التي تم تأسيسها في عام 2001، وتتكون من الصين وروسيا ودول وسط آسيا الأربع كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، إلى جانب أربع دول مراقبة (وهي إيران وباكستان والهند ومنغوليا). وقد استخدمت الصين المنظمة لتحقيق تكامل اقتصادي تدريجي مع

¹⁵ د. باهر مردان، استراتيجية امن الطاقة الصينية ودور شركات النفط الوطنية في تحقيق متطلباتها، تقرير السفارة العراقية في بكين، (بغداد: وزارة الخارجية)، 2012، ص 6.

منطقة "وسط آسيا/بحر قزوين" واتجهت لوضع (استراتيجية امن الطاقة) في عام 2012، للتركيز على القضايا التالية:¹⁶

تهدئة مقاطعة شينجيانغ الملتهبة وهي موطن قوى "الأويغور المسلمين" الانفصالية الكبيرة.

تنويع مصادر الطاقة من الخليج العربي.

إظهار الهيمنة الصينية عبر أوراسيا.

السعي بكل جهد الى بناء نظام مستقبل من الامدادات النفطية عالمياً عن طريق تكثيف الحوارات السياسية والدبلوماسية مع الدول المنتجة للنفط، وتقيم معها علاقات استراتيجية وتطور التعاون المتعدد الاطراف من اجل تهيئة الظروف المواتية والبيئة الدولية الملائمة للقطاع النفطي المحلي للمشاركة في النشاطات الدولية.

وقد ركزت هذه الاستراتيجية بشكل كبير على استخدام الوسائل المالية لخلق تبعية بين الحكومات الإقليمية، والبناء على التعاون المتزايد في المجالات السياسية والعسكرية والنفط والغاز.¹⁷

الادراك الروسي لأمن الطاقة

رغم ان روسيا لم تطرح مفهوماً محدداً لأمن الطاقة الخاص بها، إلا ان تحركاتها في مجال الطاقة لاسيما منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام 2000 حتى الان قد دارت حول عدة محاور اهمها محاولة استعادة ما سبق ان فقدته الدولة من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية والغربية وضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة والحيلولة دون انشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا او لا تكون فيها شريكاً اساسياً، وتزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض الاهداف الاستراتيجية والتكتيكية، فضلاً عن التعاون مع الدول المصدرة للنفط والغاز والدول الواعدة في مجال الطاقة.¹⁸

ارتكزت الاستراتيجية الروسية على استعادة سيطرة الدولة على موارد النفط والغاز الطبيعي التي فقدت في عهد الرئيس بورييس يلتسن وهو ما مثل نقطة تحول مهمة في سياسة الطاقة الروسية، وكانت البداية عام 2003 عندما طرحت الحكومة الروسية اسهم شركة يوكوس النفطية للبيع بعد اعتقال صاحبها (ميخائيل خودوركوفسكي) بتهمة التهرب الضريبي، قبل شهر من انتخابات البرلمان الروسي والتي كان يسعى خودوركوفسكي لخوضها عبر توظيف ثروته في شراء الاصوات، وكان هدفه من الدخول الى البرلمان هو التأثير على القوانين والتشريعات فيما يتعلق بالموارد الطبيعية.

كما شكلت شركة غاز بروم اداة رئيسية بيد الحكومة الروسية من اجل الابقاء على الاسعار في متناول المستهلك الروسي نظير تقديم دعم استثنائي للشركة متعلق بالاعفاءات الضريبية والاعفاء من تعريف الواردات وضريبة القيمة المضافة، وهي مزايا لا تحصل عليها الشركات الاخرى، وبعد 15 عاماً من دعم اسعار الغاز الطبيعي والكهرباء وضعت الحكومة الروسية تشريعاً لترك الاسعار لتحدد وفقاً لاسعار السوق للاستهلاك الصناعي المحلي منذ عام 2011.¹⁹

¹⁶المصدر نفسه، ص 7.

¹⁷ المصدر نفسه.

¹⁸ د. خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره، ص 204.

¹⁹ فيليب سبيل - لوبيز، مصدر سبق ذكره، ص 337.

من جانب آخر ركزت استراتيجية بوتين على اعادة سيطرة الدولة على موارد النفط والغاز الروسية من شركتي ايكسون موبيل وشيل في مشروع سخالين 2، حيث تحتوي هذه المنطقة على احتياطييات ضخمة تقدر بنحو (8) مليار برميل من النفط فضلاً عن كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، كما ركزت ادارة بوتين على استعادة السيطرة على شبكات نقل الطاقة لضمان تلبية دور الجوار لها، ففي عهد الاتحاد السوفيتي السابق كانت شركات نقل الطاقة شبكة موحدة، إلا انه بعد التفكك اصبحت الدول التي كانت سابقاً اعضاء في الاتحاد السوفيتي معتمدة على روسيا لنقل الطاقة، مثل اذربيجان وكازاخستان واوزبكستان وتركمانستان وجورجيا وارمينيا ومولدوفا وبيلاروسيا واورانيا.

واسهم سيطرة روسيا على خطوط نقل الطاقة في تعزيز وضعها تجاه بعض الدول المستوردة من دول شرق اوروبا، إذ تعد اورانيا اكبر متلقي لغاز اسيا الوسطى المار عبر روسيا.

من جانب اخر، تسعى دول المنطقة للخروج من العباءة الروسية عبر الدخول في شراكات مع دول اخرى لتشييد طرق جديدة لنقل الطاقة، وهو ما تدركه روسيا وتسعى لعدم حدوثه، فعلى سبيل المثال فتحت تركمانستان في ديسمبر عام 2009 خط انابيب لنقل الغاز الى الصين تبلغ قدرته السنوية (6) مليار متر مكعب على ان يعمل بكامل طاقته الانتاجية في عام 2013، وهو ما يعني ان في تركمانستان سوف لن تتمكن من احداث الموازنة سياسياً بين الصين وروسيا وان هذا الخط سيحدث نقصاً في الكمية المتدفقة الى روسيا، مما سيضع روسيا امام موقف صعب في الابقاء على نفس الكم المتدفق من الصادرات للغرب، وستكون بذلك اورانيا من اولى الدول التي تواجه مشكلة انخفاض كم الغاز المتدفق من اسيا الوسطى، وهو ما دفع الى تفكير صانع القرار الاوكراني للبحث عن بدائل عبر الاعتماد على الطاقة النووية.

ان الادراك الروسي لامن الطاقة يعد منطقة اسيا الوسطى واوروبا منطقة نفوذ في تأمين ايصال النفط والغاز، وينبغي استمرار الهيمنة على هذه التجارة وبالتالي فإن اي اضعاف للصادرات الروسية يشكل تهديداً مباشراً لها.²⁰

الادراك الاوروبي لامن الطاقة

إذا ما نظرنا إلى واقع أمن الطاقة الأوروبي فيوضح أن معظم الدول الأوروبية تعتمد على الخارج لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، فالاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر سوق للطاقة في العالم حيث يوجد فيه 450 مليون مستهلك. وفي الوقت الحالي تستورد دول الاتحاد الأوروبي 50 في المائة من احتياجاتها من مصادر الطاقة من الخارج وهي النسبة التي من المتوقع أن تزيد لتبلغ 70 في المائة بحلول عام 2030، حيث تستهلك دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي نحو 18 في المائة من الإنتاج العالمي من النفط، و 19 في المائة من الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي. وتعتمد دول الاتحاد الأوروبي على كل من دول الشرق الأوسط وروسيا في تلبية تلك الاحتياجات، حيث تستورد 25 في المائة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا، وهي النسبة التي من المتوقع أن تزيد لتبلغ 40 في المائة بحلول 2030، كما يتوقع بحلول التاريخ ذاته أن تبلغ واردات دول الاتحاد الأوروبي من نפט الشرق الأوسط 45 في المائة من احتياجاتها النفطية. وفي الوقت الحالي فإن تقريباً نصف استهلاك دول الاتحاد الأوروبي من الغاز يأتي من ثلاث دول هي روسيا والنرويج والجزائر. وتستورد ألمانيا 32 في المائة من احتياجاتها من الطاقة من روسيا، أما بولندا فتستورد ثلثي احتياجاتها من الغاز الطبيعي و 97 في المائة من احتياجاتها من النفط من روسيا أيضاً.

²⁰ نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)، 2011، ص 19.

ويشكل النفط نحو 37 في المائة من استهلاك دول الاتحاد الأوروبي الحالي من مصادر الطاقة المختلفة، وبلغ إنتاج دول الاتحاد الأوروبي المختلفة من النفط نحو 4731 ألف برميل يومياً في نهاية عام 2007 في حين أن استهلاك تلك الدول مثل 15 مليون برميل.

ومن بين الدول الأوروبية فإن النرويج و انكلترا هما الدولتان اللتان لديهما إنتاج يعتد به من النفط، ورغم ذلك فمن المتوقع أن تتحول إنكلترا لأن تصبح دولة مستوردة للنفط بحلول 2010. أما في ما يتعلق بالنرويج فرغم أنها وفرت نحو 24.13 في المائة من استهلاك دول الاتحاد الأوروبي من النفط في عام 2001، إلا أن تلك النسبة انخفضت في عام 2006 لتصبح 15.8 في المائة.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد بلغ الإنتاج الأوروبي منه نحو 274.9 مليون متر مكعب في نهاية عام 2007 وهو ما يمثل 9.3 في المائة من الإنتاج العالمي، كما أن الاحتياطيات الأوروبية من الغاز الطبيعي تمثل 9.3 في المائة من الاحتياطيات العالمية.

وتوضح هذه الأرقام هشاشة وضع أمن الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي وهو ما أكدته الموقف الروسي في يناير عام 2006 عندما قررت موسكو التوقف عن ضخ الغاز الطبيعي إلى أوكرانيا وهو الوضع الذي أثر في كل من ألمانيا والنمسا.

ودفع هذا الواقع بدول الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في مفهومها لأمن الطاقة، وقد حددت المفوضية الأوروبية المفهوم الأوروبي لأمن الطاقة انطلاقاً من أربعة مكونات هي:²¹

- **إدارة الطلب:** يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان. ووفقاً للمفوضية فإنه إذا تم تقليل استخدام الطاقة بنسبة واحد في المائة كل عام حتى عام 2010 يمكن توفير طاقة تُقدَّر بـ 200 مليون طن من النفط كل عام. كما ركز الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن على طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.

- **التنوع في مصادر الطاقة:** وهو الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وفي هذا السياق يتبنى الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي خطة لزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة لتزيد من 6 في المائة في الوقت الحالي إلى 12 في المائة بحلول 2010.

- **تجنب الأزمات في سوق الطاقة:** من خلال قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب أن يكون السوق منظماً بصورة جيدة بشكل يحول دون حدوث الأزمات.

- **التحكم في العرض الخارجي:** من خلال التركيز على الدخول في شراكة مع الدول الأساسية التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين وارداته من النفط والغاز الطبيعي.

وفي هذا السياق ركز الاتحاد الأوروبي بصورة أساسية على الجار الروسي، حيث بدأ الطرفان في حوار بهذا الشأن منذ أكتوبر عام 2000، إلا أن هذا الحوار لم يحل دون بروز أزمات على غرار الموقف الروسي في أوائل عام 2006. كما أن هذا الوضع دفع بالاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في دول الخليج وإيران كبداية في مجال الطاقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الاستراتيجية المعلنة للاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك صعوبة في إيجاد استراتيجية موحدة للطاقة تجمع كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تتبنى كل واحدة من الدول الأعضاء مفهوماً الخاص بأمن الطاقة. ففرنسا على سبيل المثال ترفض أي تدخل من خارج أو داخل الاتحاد الأوروبي في تنظيم

²¹ خديجة عرفة محمد، امن الطاقة الاوروبي ودول الخليج، مجلة اراء حول الخليج، (ابو ظبي: مركز الخليج للابحاث)، العدد 116، فبراير 2017، ص 81.

إنتاج أو استهلاك الطاقة النووية في البلاد، والأمر ذاته تطبقه دول أخرى على النفط والغاز الطبيعي مثل بريطانيا وهولندا. بينما تطرح دول مثل إيطاليا والنمسا - وهي دول غير نووية- فكرة شراكة جيرانها من الدول النووية في الاستفادة من الطاقة النووية المتوافرة لديها.²²

تهديدات امن الطاقة في الشرق الاوسط

ان سلامة الطرق البحرية مسألة حيوية بالنسبة للتزود العالمي بالوقود، إذ ان ثلثي النفط الخام حالياً والمنتجات المشتقة المصدرة تنقل يومياً بواسطة صهاريج، وهناك نوعان من الصهاريج هي ناقلات النفط الخام ومهمتها تزويد مصافي التكرير من خلال مصادر الانتاج العالمية الاساسية وناقلات المنتجات المكررة التي تؤمن توزيع مشتقات النفط (البنزين وزيت الغاز والفيول الثقيل والزيوت وغيرها)، انطلاقاً من مصافي التكرير نحو المستودعات الساحلية، فالاولى هي بأكثريتها بواخر كبيرة مخصصة للملاحة عبر المحيط، والثانية احجام اصغر مخصصة اكثر للملاحة الساحلية.²³

ومن اصل (48) مليون برميل من النفط الخام ومنتجات اخرى تنقل بحراً كل يوم، هناك اكثر من (35) مليون برميل يمر يومياً عبر ما اتفق على تسميته بمضايق الاختناق او (نقاط الاختناق) وهي ممرات من الصعب تحاشيها على صعيد مرور السلع النفطية، هذه النقاط وبسبب سهولة اقفالها فإنها قابلة للتعطيل ويمكن ان تكون اهدافاً محتملة لحركات اراهبية ممكنة ولغيرها من القرصانات.

وكانت ادارة معلومات الطاقة الامريكية قد حددت عدداً من (نقاط الاختناق) التي تتحكم بعبور الطاقة العالمية، ونقاط الاختناق هي طرق مقيدة جغرافياً ومعرضة على نحو محتمل للتعطيل، تنقل عبرها كميات ضخمة من النفط او الغاز او كليهما، وتقع في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا اربع نقاط اختناق هي مضيق هرمز عند مخرج الخليج وباب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الاحمر وقناة السويس بين البحر الاحمر والبحر المتوسط والبوسفور الذي يصل البحر الاسود بالبحر المتوسط، وهناك طرق اخرى لا تعد نقاط اختناق تعتبر خطوطاً مهمة لعبور الطاقة وهي القوقاز من اذربيجان عبر جورجيا الى تركيا والبحر المتوسط، والطريق من كوردستان العراق عبر تركيا الى البحر المتوسط، والطريق عبر ايران من اسيا الوسطى ومن ايران الى باكستان والهند.²⁴

وفي هذا الصدد، هنالك خمس دول في الشرق الاوسط (السعودية وايران والعراق والامارات العربية المتحدة والكويت)، تمتلك (61%) من احتياطات النفط العالمية المثبتة، وعلى الرغم من وجود بعض الشكوك حول مدى اهمية هذه الاحتياطات، فقد كانت هذه البلدان الاربعة (باستثناء العراق) تنتج بنسبة ما يقارب (20) مليون برميل يومياً، اي ما يساوي ربع الانتاج العالمي وتحولت عبر عقود من السنين الى قوة متفوقة في منظمة اوبك، إذ ان هذه البلدان الاربعة تؤمن لها ثلثي الانتاج تقريباً، على الجانب الاخر تدخل ايران وقطر ضمن البلدان التي تمتلك ثاني وثالث اكبر احتياطات للغاز الطبيعي في العالم، مما يحفزها على اداء دور حاسم في هذه السوق من خلال الغاز الطبيعي السائل.²⁵

²² د. عمر العبد الله ود. فادي خليل، الاتحاد الاوروبي واسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الاستراتيجية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، (جامعة تشرين، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية)، العدد 2، 2014، ص 238.

²³ فيليب سيبيل - لوبيز، مصدر سبق ذكره، ص 348.

²⁴ روبن ميلز، مصدر سبق ذكره، ص 12.

²⁵ المصدر نفسه، ص 12.

على مستوى اسعار النفط، تظهر الاحداث السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط بروز عاملين رسميين وثالث غير رسمي كان له اثراً مهماً في ما وصلت اليه اسعار النفط، فبعد انعقاد قمة اوبك واخر العام 2015 للتباحث حول الانخفاض المستمر لأسعار النفط، اجمعت الدول الاعضاء في المنظمة على ابقاء سقف انتاجها للسوق العالمي وعدم تخفيضه، سعياً منها للاحتفاظ بحصتها النفطية مما عرض اسعار النفط الى مزيداً من الانخفاض، يرافقه ذلك الاتفاق النووي بين ايران والدول الكبرى الذي سترفع في ضوء العقوبات على تصدير النفط الايراني، مما يرحّب بزيادة المعروض النفطي في السوق العالمي، هذين العاملين هما العاملين الرسميين، اما اذا اتجهنا الى العامل غير الرسمي فهو يتجسد في امتداد نشاط تهريب النفط من قبل المجاميع الارهابية من بنغازي شرق ليبيا وصولاً الى نينوى شمال العراق وهو ما زاد من تخمة السوق العالمي للنفط الخام وازدياد المعروض.²⁶

ان التأثيرات الاقتصادية لأي تعطيل لامدادات النفط من الشرق الاوسط تتراوح بين الطفيفة والخطيرة وبين الاقليمية والعالمية، إذ تختلف التأثيرات باختلاف طبيعة التعطيل ومداه ومدته ومصدر الطاقة المتأثر ومدى سرعة اصلاح العيوب العادي، بالإضافة الى التدابير المضادة والخطوات التخفيفية.²⁷

تنقسم تكاليف التعطيل ما بين مصدري الطاقة الذين يتم تخفيض شحناتهم او توقيفها، ومستوردي الطاقة الذي يتم تخفيض امداداتهم من الطاقة او ترتفع اسعارها، نظراً للطبيعة العالمية لتجارة النفط خصوصاً، ومجال الغاز الى حد ما، تؤثر هذه الخسائر على المستهلكين في كل مكان، مما لا شك فيه ان موردي الطاقة الاخرين الذي لم يتأثروا بالتعطيل سيستفيدون من الاسعار المرتفعة، وسيعوض التأمين على الاقل الخسائر المباشرة.

يمكن ان تكون الخسائر مباشرة او غير مباشرة او متكبدة، فالخسائر المباشرة هي كلفة اصلاح البنية التحتية المتضررة او استبدالها وكلفة الصناعات غير القادرة على العمل بسبب توقف امدادات الطاقة، اما الخسائر غير المباشرة فهي كلفة اقساط التأمين المرتفعة وتدابير الامن الاضافية، حتى بالنسبة لاولئك الذي لم يؤثر التعطيل عليهم بشكل مباشر، وتأثير اسعار الطاقة المرتفعة على المستهلكين عموماً، واخيراً الخسائر المتكبدة هي استخدام الموارد التي امكن تخصيصها لمجالات اخرى (على سبيل المثال الاصول البحرية وخطوط الانابيب الجانبية ومخزون النفط الاستراتيجي وتنوع الموردين ذوي التكلفة الاعلى) وخسارة الاستثمار المستقبلي ونتاج الطاقة وعائدات التصدير نتيجة مستويات اعلى لمخاطر متصورة.²⁸

يتوقف تأثير التعطيل في دول الشرق الاوسط بحد ذاته على عوامل عدة، فهل يؤثر التعطيل على تدفقات الطاقة فقط ام يمتد لمجالات الحياة الاخرى في الدول المستهلكة؟ إذ يمكن ان تترك التعطيلات التي تطال السير الطبيعي لاقتصاد بلد معين اثاراً قصيرة وطويلة الامد على قطاع الطاقة فيها، وحتى بعد انتهاء ازمة معينة، قد يستمر (قسط الخطر) على الصادرات من الدول المتأثرة، لاسيما فيما يتعلق بالغاز، حيث يعتبر امن الامداد وانعدام المرونة في البنية التحتية من المسائل المهمة، فقد يظهر ذلك في تكاليف التأمين ومعدلات التمويل المرتفعة وعدم رغبة البائعين في عقد التزامات طويلة الامد لتأمين امدادات من دول متأثرة، ان هذه العوامل ذات الصلة بالسمعة يمكن ان تظهر حتى اذا كان التعطيل بسيطاً، وبالتالي فإن سلامة طرق نقل الطاقة الى العالم الغربي تشكل مسألة مهمة جداً على الامن الدولي، لما لذلك من انعكاسات خطيرة على السلم والامن في منطقة تعاني اساساً من صراعات كبيرة وخطيرة، وبالتالي فإن استمرار التهديد قد يؤدي الى دخول منطقة الشرق الاوسط في حروب اقليمية تهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي.

²⁶ د. مهدي الجنابي، الإرهاب وتقلب اسعار النفط .. ضريبة العراق الباهضة، روداو نيت، 2015. <http://www.rudaw.net/NewsDetails.aspx?pageid=155643>

²⁷William Komiss and Lavar Huntzinger, The Economic Implications of Disruptions to Maritime Oil Chokepoints, (Washington:CNA analysis and solutions, 2011), P 47.

²⁸روبن ميلز، مصدر سبق ذكره، ص 12.

فما هي الافتراضات التي يمكن تحديدها من اجل وضع حل للمخاطر المحتملة؟

ذهب الكثير من المتخصصين في وضع برامج مستعجلة من اجل التخفيف من المخاطر الناتجة عن تهديد امن الطاقة، تجدر الاشارة الى ابراز اهمها على النحو الآتي:

تعزيز البنية التحتية: إذ يتطلب استدراك المخاطر بناء بنى تحتية مماثلة تفيد للتخفيف من تعطيلات عبور الطاقة عبر مضيق هرمز نظراً لأهميتها الكبيرة وهشاشتها الواضحة.

التخزين الاستراتيجي: يطلب من كافة اعضاء وكالة الطاقة الدولية للاحتفاظ بما يعادل 90 يوماً من وارداتها في التخزين الاستراتيجي، بعض الدول تبقي عليها لفترة اطول كاليابان، التي اعتبرت نفسها تاريخياً ضعيفة بشكل خاص، إذ تلزم نفسها بالاحتفاظ بمخزون من النفط الخام والمنتجات النفطية لـ (197) يوماً في مخازنها الوطنية والخاصة، اضافة لذلك، يضع بعض المصدرين ترتيبات للإبقاء على المخزون الاستراتيجي في الدول المستهلكة الكبرى او على مقربة منها، إذ تضع السعودية والامارات مخزوناً من النفط في اليابان، ومن شأن ذلك ان يخفف التكلفة المترتبة على تخزين الاحتياطات الاستراتيجية.

القدرة الانتاجية الاحتياطية: تعرف ادارة معلومات الطاقة الامريكية القدرة الاحتياطية على انها انتاج النفط الذي يمكن استخراجه في (30) يوماً وابقاؤه لمدة (90) يوم بما يتفق مع الممارسات التجارية السلمية، لما كان تطوير الحقل بشكل طبيعي يتطلب سنوات عديدة لا يمكن للشركات ان تحتفظ بالقدرة الاحتياطية، لكنها تنتج وفقاً للمعدل الاقتصادي الحكيم الاقصى ما لم تقيد سياسة الحكومة ذلك.

الاستجابات التعاونية: ان هذا الاجراء بين مختلف الدول المصدرة وبين المصدرين والمستوردين هو امر ضروري من اجل معالجة تعطيلات امدادات الطاقة وعبورها، فمن شأن هذه الاستجابات ان تساعد مصدري الطاقة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على المحافظة على المخازن كموثوقين، اما في الحالات القصوى فتخفيف هذه الاستجابات من خطر لجوء مستوردي الطاقة الكبار الى استخدام اساليب قسرية (دبلوماسية او اقتصادية او حتى عسكرية) للمنافسة من اجل امدادات محدودة.

الخاتمة

تشكل الصراعات والنزاعات العديدة في منطقة الشرق الاوسط مجموعة من التهديدات الخطيرة التي تدور في مستويات متعددة، بدءاً من تعطيل عبور الطاقة محلياً وصولاً الى الصراعات الاقليمية الكبرى، وتطرح التهديدات على مستويات تتراوح بين الاعمال الفردية عبر الجهات الفاعلة غير الحكومية او ما دون الحكومية، والاعمال التي تقودها الحكومات بشكل سري او علني على حد سواء.

وتلقت هشاشة طرق عبور الطاقة من منطقة الشرق الاوسط الاهتمام الاكبر نظراً لحجمها وللافتقار الى الطرق البديلة، الا ان المخاطر التي تهدد امن صادرات الغاز الطبيعي المسال والواردات الحيوية لم تعطى الاهتمام الكافي.

فمن الضروري تقييم جدوى خيارات البنية التحتية المتنوعة للحد من ضعفها ازاء التعطيلات وذلك استناداً الى تحليل اقتصادي وهندسي اكثر تطوراً.

اما بالنسبة للدول المصدر في الشرق الاوسط وشمال افريقيا فلا بد من التركيز ايضاً على وضع ترتيبات مؤسسية اقليمية لادارة الاستجابات الاستباقية والتفاعلية ازاء ازمات عبور الطاقة، بما في ذلك التعاون مع العملاء.